الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

© UNDP

المصفوفة القطرية 2025
الأردن

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضم الأردن إلى اتفاقية سيداو عام 1992 ولكنه أبدى تحفظات على المادة 9(2) والمادة 16(1) (ج) و(د) و(ز).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

يضمن الدستور في المادة 6 منه المساواة أمام القانون. وقد أضاف التعديل الأخير عليه كلمة "الأردنيات" إلى عنوان الفصل الثاني ليصبح "حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم". وتنص الفقرة السادسة من المادة 6 على ما يلي: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز".

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتطرق الدستور الأردني إلى مرتبة العرف باعتباره أحد مصادر القانون في حال تعارضه مع الأحكام الدستورية، ولم يحدد من خلال نص واضح مرتبته بالنسبة إلى الدستور.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

اعتمد المشترع الأردني على أحكام الفقه الإسلامي كمصدر من مصادر القاعدة القانونية في حالة عدم وجود نص قانوني صريح. وتنص المادة الثانية من القانون المدني الأردني على ما يلي: "...اذا لم تجد المحكمة نصاً في هذا القانون حكمت بأحكام الفقه الاسلامي الاكثر موافقة لنصوص هذا القانون، فان لم توجد فبمقتضى مبادىء الشريعة الاسلامية....". وتنص المادة الثالثة أيضاً على أن " يرجع في فهم النص وتفسيره وتأويله ودلالته الى قواعد أصول الفقه الاسلامي".

لا يتطرق الدستور الأردني إلى مرتبة الفقه الإسلامي ومبادئ الشريعة في حال تعارضها مع الأحكام الدستورية، ولم يحدد من خلال نص واضح مرتبتها بالنسبة إلى الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

ما من قانون يحدد الولاية المنوطة بنُظُم العدالة غير الرسمية واختصاصها القضائي وموقعها تجاه الدستور في حال معارضتها لأحكامه المتصلة بحقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

ينص الميثاق الوطني لسنة 1990 (الفصل 1) على أن الرجال والنساء الأردنيين متساوون أمام القانون ولا يجوز التمييز بينهم في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الاختلاف في العرق أو اللغة أو الدين، ولهم ممارسة حقوقهم الدستورية.

غير أنه لا وجود لتشريع شامل معياري بشأن المساواة بين الجنسين يحظر التمييز المباشر ضد المرأة.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

وُضِعَت استراتيجية وطنية للمرأة في الأردن 2020-2025 بقيادة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وتتناول هذه الاستراتيجية قضايا العنف في الهدف الثاني منها الذي ينص على أنّ النساء والفتيات ينبغي أن يتمتّعن بحياة خالية من جميع أشكال العنف القائم على الجنس. ووُضِعت لهذه الاستراتيجية خطة تنفيذية، ويجري حالياً تحديثها للسنوات المقبلة. وتتولى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحديثها وتطويرها.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

أُدرِجَت في بلاغ الموازنة العامة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنوات 2023 و2024 و2025 بنودٌ بشأن متابعة رصد المخصّصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة (2020-2025) التي تشمل من ضمن مبادراتها مراجعة التشريعات ووضع المقترحات التي من شأنها تعزيز المساواة وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في مختلف المجالات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

أطلق الأردن الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2020-2030، وهي تتضمن خططاً تفصيلية بدون ميزانية محددة لها.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

يوجد قسم خاص بإحصائيات النوع الاجتماعي في مديرية الإحصاءات العامة. وتصدر دائرة الإحصاء سنوياً تقرير وضع المرأة الأردنية، ولكن القانون رقم 12 للعام 2012 لا يتضمن أي مادة خاصة بإنتاج ونشر الإحصائيات المصنفة على أساس الجنس.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

بموجب نظام المعونة القانونية لسنة 2019، يمكن التماس المعونة القانونية أمام دوائر النيابة العامة والمحاكم النظامية ومحكمة الجنايات الكبرى وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

لا يشمل نظام المعونة المسائل المدنية كما وأن القانون في القضايا الحقوقية والمطالبات المدنية لا يسمح لأي فرد المثول بنفسه أمام القضاء بدون توكيل محامٍ في القضايا التي تزيد المطالبة فيها عن 1000 دينار.

وتنص المادة 5(5) من قانون نقابة المحامين لسنة 1972 على أن تكون النقابة مسؤولة عن تنسيق المساعدة القانونية للمواطنين المعسرين ولكنها مادة عامة للغاية وغامضة ولا توضّح بالتفصيل المسائل التي تتطلب المساعدة القانونية. ويجيز القانون في قضايا الأحوال الشخصية (قضايا الأسرة) مثول الأفراد بدون محامٍ.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟
يحق للمرأة الأردنية إصدار جواز سفر على قدم المساواة مع الرجل وبدون أي قيود.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟
تنص المادة 38(أ) من قانون الأحوال المدنية لسنة 2001 على أنه يحق لكل أردني تجاوز سن السادسة عشرة الحصول على بطاقة شخصية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟
لا يُطلب من النساء الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية ومن الأزواج وأفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية. وتنص المادة 43 من القانون المدني على أن كل شخص يبلغ من العمر 18 عاماً يتمتع بالأهلية الكاملة لممارسة الحقوق المدنية، ولا تفرق المادة بين الرجل والمرأة.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟
وفق قانون الأحوال الشخصية، ينبغي للفتاة الحصول على موافقة الولي لعقد زواجها. ولا تُشترط موافقته في حالة المرأة الثيب العاقلة التي تتجاوز 18 عاماً.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟
لا ينص القانون المدني الأردني بوضوح وصراحة على أن شهادة المرأة أقل وزناً من شهادة الرجل. أما قانون الأحوال الشخصية رقم 15 لسنة 2019 فيشترط في إثبات الزواج والطلاق والضرر شهادة امرأتين مقابل شهادة رجل واحد.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟
يمكن للمرأة أن تبرم العقود أسوةً بالرجل. وتنص المادة 43 من القانون المدني على أن كل شخص يبلغ من العمر 18 عاماً يتمتع بالأهلية الكاملة لممارسة الحقوق المدنية، ولا تفرق المادة بين الرجل والمرأة.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟
لا تُفرض قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟
تنص المادة 43 من القانون المدني على أن كل شخص يبلغ من العمر 18 عاماً يتمتع بالأهلية الكاملة لممارسة الحقوق المدنية، ولا تفرق المادة بين الرجل والمرأة. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 320 من قانون الأحوال الشخصية على أن يكون لكل من الزوجين سلطته المالية المستقلة على أصوله الخاصة.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟
ينص الدستور الأردني في المادة 22(1) على أنه لكل أردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون أو الأنظمة. ولا تحظر أي أحكام تولّي المرأة المناصب العامة والسياسية، ولكن ليس هناك تأكيد إيجابي على هذا الحق.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟
صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2022، وبموجبه تكون المقاعد المخصصة للمرأة (الكوتا) على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية 18 مقعداً.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟
ليس هناك من قانون يحظر العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات. ومع ذلك، يمكن الاستناد إلى التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية لسنة 2024 التي تنصّ على ضرورة الالتزام بأحكام الدستور والتشريعات المنفذة، واحترام حرية الرأي والفكر، وعدم استخدام أسلوب التجريح أو التشهير أو الذم والقدح، وعدم تضمين الخطابات والبيانات والحملات أي عبارات تثير العنصرية.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لسنة 2017، ولكنه لا يتضمّن تعريفاً واضحاً أو مفصّلاً للعنف وأشكاله ومن بينها العنف البدني.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لسنة 2017، ولكنه لا يتضمّن تعريفاً واضحاً أو مفصّلاً للعنف وأشكاله ومن بينها العنف الجنسي.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لسنة 2017، ولكنه لا يتضمّن تعريفاً واضحاً أو مفصّلاً للعنف وأشكاله ومن بينها العنف النفسي/العاطفي.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لسنة 2017، ولكنه لا يتضمّن تعريفاً واضحاً أو مفصّلاً للعنف وأشكاله ومن بينها العنف الاقتصادي.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟
لا يجرم القانون الاغتصاب الزوجي.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟
ينصّ قانون الحماية من العنف الأسري في المادة 17 منه على ما يلي: "أ- إذا خالف مرتكب العنف الأسري أمر الحماية المنصوص عليه في المادة (16) من هذا القانون أو أيا من شروطه فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين. ب- إذا اقترنت

مخالفة أمر الحماية باستخدام العنف في مواجهة أي من المشمولين به فيعاقب مرتكب العنف الأسري بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر او بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين وذلك مع مراعاة أي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي قانون آخر".

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟
في عام 2017، تم تعديل المادة 98 من قانون العقوبات لتقييد الاستفادة من العذر المخفف للجاني، ولكن لا تزال المادة 340 من القانون ذاته تمنح عذراً مخففاً في حالة مقتل أحد الزوجين عند ضبطه متلبساً بفعل الزنا.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟
لا يوجد نص خاص يجرم بتر الأعضاء التناسلية لكن القانون يعتبر هذه الممارسة من ضمن جرائم الإيذاء وفق قانون العقوبات وقانون المسؤولية الطبية ويعاقب عليها.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟
يعتبر الزنا جريمة بموجب المواد من 282 إلى 284 من قانون العقوبات.

ولا تلاحق جريمة الزنا إلا بشكوى من الولي أو أحد الزوجين ولا تلاحق من الحق العام.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟
يجرّم المشرّع الأردني فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا مع اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة 292 من قانون العقوبات على ما يلي: "من واقع بالإكراه أنثى (غير زوجته) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل".

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟
في عام 2017، تم إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات التي توقف التنفيذ أو الملاحقة بحق الرجل في قضايا الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي إذا تزوج ضحيته.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟
تضمّن تعديل قانون العمل في عام 2023 تعريفاً للتحرش الجنسي وجرّمه في إطار مكان العمل.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟
في عام 2023، اعتمد الأردن قانون الجرائم الإلكترونية الذي يهدف إلى مكافحة العنف عبر الوسائل الرقمية بشكلٍ عام، ولكنّه غير محصور بمعاقبة العنف الموجّه ضد النساء والفتيات بشكلٍ خاص.

هل يجرّم القانون الاشتغال بالجنس والبغاء؟
يُجرّم القانون إدارة دور البغاء وقيادة أنثى لممارسة البغاء بموجب قانون العقوبات ولا تجريم لطالب الخدمات الجنسية.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟
ينص قانون منع الاتجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009 على تدابير شاملة للتصدي للاتجار بالبشر.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟
أصبح قانون العمل الذي تمّ تعديله في عام 2023 يفرض عدم التمييز ضد المرأة إذ ينصّ صراحةً على حظر التمييز الذي يقوم على أساس الجنس بين العاملين والذي من شأنه المساس بتكافؤ الفرص.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟
ينص الدستور على أن "يتقاضى كل عامل أجراً يتناسب مع كمية ونوعية عمله". وتم تعديل قانون العمل رقم 8 لسنة 1996 بالقانون رقم 14 لسنة 2019 بشأن حظر التمييز بين الجنسين في دفع الأجور.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟
وفق المادة 53 من قانون العمل، يعاقَب صاحب العمل بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار عن كل حالة يدفع فيها إلى عامل أجراً يقل عن الحد الأدنى للأجور أو عن أي تمييز بالأجر بين الجنسين للعمل ذي القيمة المتساوية، وذلك إضافة إلى الحكم للعامل بفرق الأجر. وتضاعف العقوبة كلما تكررت المخالفة.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

أكدّ قانون العمل المعدل في عام 2023 على حظر التمييز على أساس الجنس بين العاملين الذي من شأنه المساس بتكافؤ الفرص، مع العلم أنّ التعليمات الصادرة عن وزير العمل قد أبقت على بعض القيود المفروضة على عمل المرأة الحامل والمرضعة في بعض المجالات مثل المناجم والمحاجر وصناعة الكاوتشوك.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟
أزال تعديل قانون العمل في عام 2023 القيود المفروضة على عمل المرأة خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل بشكلٍ عام، وأبقى على بعض القيود والشروط بشأن المرأة الحامل والمرضعة وذوي الإعاقة والأشخاص الذين يزاولون عملاً ليلياً، وذلك لإيجاد بيئة عمل آمنة "بناءً على تعليمات يصدرها الوزير المختص".

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟
سن التقاعد هي الخامسة والخمسين للمرأة والستين للرجل.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟
للزوجين الحقوق نفسها في الاستفادة من معاش التقاعد، إلا أن الأرمل لا يستفيد من حقه في حصته من الراتب التقاعدي الذي يؤول إليه من زوجته إلا بشروط محددة، ولا تعتبر المرأة المتقاعدة معيلة لأولادها تلقائياً بل عليها إثبات الإعالة عند تسوية حقوقها التقاعدية.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟
بموجب المادة 27 من قانون العمل، لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المرأة العاملة أو توجيه إشعار لإنهاء خدمتها بسبب الحمل ابتداء من الشهر السادس من حملها أو خلال إجازة الأمومة.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

للمرأة الحق في إجازة أمومة مدفوعة الأجر (90 يوماً في القطاع العام، و70 يوماً في القطاع الخاص) ولكنها أقل من معيار منظمة العمل الدولية المحدد بأربعة عشر أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

يحصل الأب على إجازة أبوة مدتها ثلاثة أيام، سواء كان عاملاً في القطاع العام أو الخاص، أُقرَّت عند تعديل قانون العمل عام 2019 ونظام الخدمة المدنية عام 2020.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

يُلزِم القانون أصحاب العمل بتوفير دور رعاية للأطفال، وينص على دعم هذه الدور. وبموجب نظام الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة لسنة 2024، تشمل برامج الحماية الاجتماعية رعاية الطفل من خلال دور الحضانة ومن المنزل، وتغطية التكاليف التشغيلية لدور الحضانة، وتوفير معدات تسهيل الرضاعة الطبيعية. ولا ينص القانون على أحكام بشأن توفير رعاية الأطفال في القطاع العام.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

أصبح قانون العمل المعدَّل في عام 2023 يُجرِّم التحرش الجنسي في مكان العمل، ويتضمّن تعريفاً لجرم التحرش الجنسي. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة العمل سياسة الحماية من العنف والتحرش في مكان العمل ودليلاً إرشادياً لأصحاب العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

أجازت المادة 29 من قانون العمل للعامل أن يترك العمل مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة وما يترتّب له من تعويضات عطل وضرر، وذلك في حالات منها اعتداء صاحب العمل أو من يمثله عليه بأي شكل من أشكال الاعتداء الجنسي أو التحرش الجنسي. وينصّ القانون المدني على أنّ كل إضرار بالغير يُلزِم فاعله بالتعويض (المادة 256).

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

تتمتع عاملات المنازل الوافدات ببعض الحقوق نتيجة للأنظمة الصادرة بموجب قانون العمل لسنة 2008 التي تنظم ساعات العمل ودفع الرواتب. ولا يلزم النظام أو قانون الضمان الاجتماعي بانضمام العاملات للتأمينات الاجتماعية.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

تتلقى مديرية عمل المرأة التي تأسست عام 2006 بوزارة العمل الشكاوى بشأن التمييز بين الجنسين في التوظيف.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

السن القانونية للزواج هي الثامنة عشرة. ومع ذلك، يتمتع القاضي بسلطة تقديرية للموافقة على زواج القاصر الذي يبلغ 16 عاماً أو أكثر.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

بحسب المادة 31(ز) من قانون الأحوال الشخصية، يكون عقد الزواج فاسداً إذا كان العاقدان أو أحدهما غير حائز على شروط الأهلية عند إبرام العقد. غير أن المادة 35(ج) من القانون ذاته تنص على أن "لا تسمع دعوى فساد الزواج بسبب صغر السن إذا ولدت الزوجة أو كانت حاملاً أو كان الطرفان حين إقامة الدعوى حائزين على شروط الأهلية".

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

لا تتمتع المرأة المسلمة بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. فعلى الزوجة واجب شرعي في طاعة زوجها. ويقع على عاتق الرجال التزامات قانونية بإعالة زوجاتهم وأطفالهم مادياً. ويسمح القانون للمرأة بإضافة شروط إلى عقد زواجها تمكنها من فسخه بناءً على ارادتها، كما أنه بإمكانها إقامة دعوى خلع لإنهاء علاقة الزواج. ويمكن للرجل الطلاق من جانب واحد.

أما المرأة المسيحية فلا يجوز لها في بعض الطوائف الطلاق.

هل يحظّر القانون تعدّد الزوجات؟

يسمح قانون الأحوال الشخصية بتعدد الزوجات على أن يُعلم القاضي في الزواج المكرر الزوجة الثانية بأن الزوج متزوج بأخرى.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

الآباء هم الأولياء الوحيدون على الأطفال، ويمكن للمرأة أن تكون وصية على أولادها.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

يحق للأم الحضانة حتى يبلغ الطفل الخامسة عشرة، ويُعطى بعدها حق الاختيار مع أي من الأبوين يرغب في العيش حتى الثامنة عشرة في حال استمرار انطباق شروط الحضانة. وتفقد الأم الحضانة إذا تزوجت مرة أخرى من شخص ليس قريباً من زوجها السابق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

وفق قانون الاحوال الشخصية، على الزوجة بعد قبض مهرها المعجل الطاعة والإقامة في مسكن زوجها الشرعي والانتقال معه إلى أي جهة أرادها، ولو خارج المملكة، بشرط أن يكون مأموناً عليها وألا يكون في وثيقة العقد شرط يقتضي غير ذلك. وإذا امتنعت عن الطاعة يسقط حقها في النفقة. ويحق للمرأة قانوناً أن تختار المكان الذي تريد أن تعيش فيه كشرط للزواج، وليس للرجل الحق في إلزامها بالعيش في مكان مختلف إذا كانت تمارس حقها في البداية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

لا تتضمن القوانين الأردنية، بما في ذلك قانون العمل والقانون المدني، أي قيود على النساء لاختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق

تنص المادة 320 من قانون الأحوال الشخصية على أنه عند الزواج يكون لكل من الزوجين سلطته المالية المستقلة على أصوله الخاصة، وأن نظام الملكية الزوجية في الأردن هو الفصل بين الزوجين في الأصول خلال الزواج وبعده.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

بموجب قانون الجنسية رقم 6 لسنة 1954، لا يمكن للمرأة الأردنية المتزوجة من غير أردني أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها أسوةً بالرجل. وفي عام 2014، أصدرت الحكومة قراراً تتعهد فيه بمنح أبناء وبنات الأردنيات مزايا (امتيازات).

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

بموجب قانون الجنسية رقم 6 لسنة 1954، لا يمكن للمرأة الأردنية المتزوجة من غير أردني أن تنقل جنسيتها إلى زوجها أسوةً بالرجل. وفي عام 2014، أصدرت الحكومة قراراً تتعهد فيه بمنح أزواج الأردنيات الأجانب مزايا (امتيازات).

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

تطبق قواعد الميراث الشرعية. وللمرأة حقوق متساوية في الميراث في بعض الحالات، ولكنها غالباً ما تستحق أقل من الرجل، إذ للذكر مثل حظ الأنثيين في أغلب الأحوال.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

إن مسائل الأحوال الشخصية هي المسائل التي يعينها القانون وتدخل بموجبه في اختصاص المحاكم الشرعية وحدها عندما يكون الفرقاء مسلمين.

أما بالنسبة للمسيحيين، فقد نصت الفقرة (ب) من المادة 4 من قانون مجالس الطوائف المسيحية على ما يلي: "إذا كان أحد أطراف الدعوى مسلماً وكان النزاع يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية، فإن الاختصاص في نظر الدعوى ينعقد لمحكمة البداية النظامية إلا إذا اتفق الأطراف على قبول اختصاص المحاكم الشرعية".

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

توضّح المادة 4(د) من قانون الصحة العامة الخدمات الطبية المقدمة للنساء والأطفال، بما في ذلك أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة، ومراقبة نمو الأطفال وأي مسألة صحية تتعلق بتنظيم الأسرة. وتنص المادة 4(هـ) على أنه يمكن للزوجين إجراء الاختبار قبل زواجهما ولكن لا يرد ذكر لأي شرط متعلق بالوضع العائلي. غير أنه لا يتمتع غير المتزوجين بإمكانية الوصول المناسب إلى هذه الخدمات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

وفقاً للخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2013-2017، تمنح الوزارة للأزواج الحماية من الحمل (مزودة بوسائل تنظيم الأسرة) عبر المراكز والمستشفيات. وتشير جميع المؤشرات المذكورة في الخطة - الصفحات 50 فصاعداً - إلى مصطلح "المرأة المتزوجة". ووفقاً لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان حول قوانين وسياسات الصحة الجنسية والإنجابية في دول عربية مختارة، تموز/يوليو 2016، على الرغم من التقدم المحرز في الأردن الذي لم يعد يطلب من النساء الحصول على إذن من أزواجهن لاستخدام وسائل منع الحمل، غير أن غير المتزوجين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مثل تلك الوسائل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتم التطرق إلى الوصول إلى وسائل منع الحمل الطارئة في القوانين أو السياسات.

هل الإجهاض المقصود قانونيّ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

يحظر قانون العقوبات الإجهاض في المواد من 321 إلى 325، بما في ذلك فيما يتعلق بالنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

وفقاً للاستراتيجية الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية 2020-2030، واستراتيجية وزارة الصحة للأعوام 2018-2022، تُتاح خدمات ما بعد الإجهاض للمرأة، فضلاً عن المشورة الصحية والتوعية بشأن تنظيم الأسرة. ولكن لا توضح الاستراتيجيتان مسألة الحصول على هذه الرعاية بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟ متساوية في حضانة أطفالهم؟

لم يتم إلزام التربية الجنسية الشاملة في المناهج المدرسية الوطنية بموجب أي قانون أو لائحة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

وضع الأردن برنامجاً وطنياً واستراتيجية وقائية للحد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وهو يكفل الحصول على خدمات المشورة والفحص بدون قيود تتعلق بالسن أو بموافقة طرف ثالث.

2500808A